كيف يمكننا ان نحافظ على الحريات وحقوق الفرد والعائلة والجماعة والمؤسسات، دون ان ننزلق الى الفوضى والتصرف الاعتباطي والاستغلال وتجاهل حقوق الآخرين؟ كيف نمارس الحريات وبيننا من الضعفاء المحرومين من لا يستطيع ان يذود عن نفسه أو يدرك حقوقه، ولا يفهم سوى مطلب واحد هو الحصول على لقمة العيش؟

كيف نحقق الحكم الذاتي (Autonomy) لأكبر المؤسسات التي يعمل فيها وينطلق منها الفكر العربي حالياً، اعني الجامعات والصحافة، في مجتمع تملك فيه الدولة تلك المؤسسات التي تحوي أكبر عدد من رجال الفكر العربي اليوم؟

كيف يلعب أهل الفكر دورهم القيادي وهم دون إيمان بالانسان؟ كيف يبعثون المجتمع حياً وهم لا يراعون المسألة الاخلاقية، ولا يربطون السياسة والايديولوجية بمناقب اجتماعية سليمة يؤمنون بها؟

نحن اليوم مدعوون للاجابة عن تلك الاسئلة، وعلى بدء الحوار في كيفية اعادة الحياة العربية الى النقاهة والامان □

الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها

د. غسان سلامة

استاذ في قسم العلوم السياسية - الجامعة الاميركية في بيروت، واستاذ زائر في جامعة باريس الأولى - فرنسا.

- ١ -

تنتهي مقاربات الحرب، في جلها، عند انتظار الحل السياسي. فالاقتصاديون والتربويون والاجتماعيون وأصحاب الحرف وغيرهم، ممن يمتهنون وظائف غير مرتبطة مباشرة بالسياسة كرجال الدين ومعظم المثقفين، يلتقون في أغلبيتهم الساحقة عند القول بأن المشكل في جوهره سياسي، وأن حلّه بالتالي، لا يمكن أن يكون إلاّ سياسياً. ومنهم من يضيف أن الاقتتال العسكري ما هو في الواقع غير متابعة للسياسة، وإنما بوسائل أكثر عنفاً.

لكن هذا الالتقاء الواسع حول اتهام السياسة بأنها أساس الحرب، وهذا التوافق على انتظار الحل السياسي، غالباً ما يغفلان الموضوع الأساسي وهو تحديد تلك السياسة. فالسياسة شأن قابل للضيق والإتساع بصورة تكاد لا تحصر. فمنهم من يرى فيها ميداناً لمتهني السياسة، الذين يعيشون لها، وفي الغالب منها، يلتقون فيه أو يختلفون، ويكون لاتفاقهم أو لخلافاتهم نتائج واسعة على مجتمع يصوَّر ضمناً وكأنه خارج السياسي، يتلقى ضرباته، ويعيش إزاءه في حال من الاستتباع غير المرغوب به بالضرورة. إذّاك يصبح اهتمام أي فرد من خارج ذلك الميدان المحصور، مما يجري فيه من أمور، وما يتخذ في حيّزه من مقررات، نوعاً من التعدي غير المبرر والمعاقب عليه في الغالب. فكم من أب نهر ابنه المشدود لزعيم أو لحزب أو لفكرة بقوله: «دعك من السياسة يا بنيّ، فللسياسة أصحابها». ذاك هو التحديد الحصري للسياسي، كمجال اجتماعي ضيّق، ليس من السهل ولا بالضرورة من المرغوب به ولوجه، والذين يتبنون هذا التحديد للسياسة، ينتظرون اليوم من السياسيين أن يكفّوا عن التجافي والاقتتال، فيرتاح «الشعب المغلوب على أمره» من ويلات تقاتلهم. «فما دخلت السياسة شيئاً إلاّ أفسدته» كما جاء في المأثور. ومن المفضّل بالتالي الاّ تفسد السياسة بعد اليوم إلاّ أولئك الذين جعلوا منها مهنتهم.

لا يخلو تحديد السياسة على هذا النحو الحصري من توجه شعبوي، أدّى في عدد من الحالات، إلى نمو تيارات فاشية قادها سياسيون أرادوا بناء زعامتهم على حساب مجموع

السياسيين، وهي وسيلة أصبحت رائجة، ويبقى مفعولها حيّاً حتى تتبدّى للمواطنين الطبيعة السياسية جداً لحملات بعض السياسيين على كامل مهنتهم. وفي لبنان بالذات، نشأت تيارات عديدة معادية للسياسيين بوصفهم فئة تكاد تكون معزولة عن الشعب. فاتُّهموا أيام الرئيس الراحل فؤاد شهاب بأنهم «أكلة جبنة»، وللسيد موسى الصدر حملات مشابهة. ونُقل مراراً عن مسؤولين كبار في سوريا قولهم إن السياسة مصدر عيش وثراء لعدد كبير جداً من اللبنانيين، يشكّلون «عالة» على المجتمع اللبناني، الذي لا يبرر الشأن العام فيه، هذا العدد الكبير من المتفرغين للسياسة.

مقابل هذا التحديد الحصري للسياسة، يبرز تحديد واسع مفاده أن كل شيء هو بالنهاية سياسي: السياسة نفسها والدين والمال والمجتمع، التربية والصحة، المسرح والسينما، الجيش والرياضة. وكنه هذه النظرة هو أن الدولة تخفي في ثناياها غلبة فئة، أكانت هذه الغلبة طرية أم قاسية، جزئية أم كاملة كما في الأنظمة الاستبدادية. وقد تكون الفئة، وفقاً للتحليلات، طبقة اجتماعية أو طائفية أو مجموعة اثنية أو عائلة. هذه الغلبة، التي يلتقي حول مركزيتها، عبد الرحمن ابن خلدون وانطونيو غرامشي، تفسّر نوعية السياسات التي ستتبع، وهوية المستفيدين من هذه السياسات. فالدولة، إن دفع هذا المنطق إلى حده، ما هي إلاّ ستار تتخفّى وراءه فئة متحكّمة، وما هي إلاّ وسيلة بين أيديها لزيادة تحكمها.

في تحقيق هذه الغلبة، في مهادنتها أو على العكس في مقاومتها، تجد آنذاك مغزى الحياة الاجتماعية، وايديولوجيا الابداع الفني، والتوجهات الكبرى في مجال الصحة والتربية والأشغال الكبرى. فالمسيطرون على الدولة، يتحكمون بالضرورة بالعائدات الجمركية والضرائب ويعيدون توزيعها وفق مشيئتهم ومصالحهم. ليس إذاً من فئة سياسيين خارج المجتمع، لأن لكل جماعة من المجتمع سياسيوها. وانتصار جماعة على اخرى، وطبقة على طبقة أو طائفة على طائفة أو حزب على حزب، يأتي بالمنافع لمصلحة كل أعضاء الجماعة، كل في موقعه ووفقاً لوظيفته. من هنا، فالسياسة لا تعد مجالاً لمتهنيها بل محرّكاً لفئات المجتمع كافة، يفسّر صعود هذه وهبوط تلك. وترى هيمنة السياسة في المجال الثقافي حادة سيّما في لبنان، الذي يتساءل احمد بيضون عنه بالقول: «كأنما الثقافة في ذاتها هشة القوام لا يصعب على السياسة أن تتناوشها من الداخل، أو كأنها، وهذا هو الأصح، مندمجة والسياسة في جسم واحد، لاختلاط ما هو سياسي عندنا بكل ما هو اهلي».

ولئن كانت هذه الاعتبارات عامة، تنطبق على لبنان وعلى غيره، فإنها تتشابك في لبنان بمسألة أخرى، يتناساها بعض الداعين لحل سياسي، وهي مسألة استقلال وتمايز السياسي في لبنان عن الطائفي. هل يمكن اختزال السياسي إلى تمايز اللبنانيين طائفياً، وبالتالي إلى تفاوتهم أو تنابذهم؟ في مراحل عديدة، تبدو الاجابة بنعم عن هذا السؤال واقعية، ويبدو بالتالي أن البعد الطائفي لتحديد المسلك السياسي، يحتل رقعة الذهن الفردي بأكمله، أو على الأقل فهو يتطابق تماماً مع دوره كمواطن. لكن أي تكريس لهذا التطابق الكامل، يثير ردود فعل معارضة من قبل اللبنانيين الذين، وإن قبلوا بواقع انتمائهم لطائفة، ما انفكوا يرددون أن هذا الانتماء بُعد من أبعاد متعددة في شخصيتهم السياسية، وبالنسبة إلى كثيرين منهم، فليس هو البعد الأهم.

المنطق الطائفي يؤول في مؤداه إلى مسلكين: المسلك الانعزالي أو المسلك التوافقي. المسلك الانعزالي يشدد أولاً على استمرار البنية الطائفية وعلى تمايزها عن البنى المشابهة. وهو يدفع الآخرين إلى التماثل معه في التشديد على هويتهم الطائفية وإن كانوا غير مستعدين لذلك، أو غير

قابلين. فالمنطق الطائفي، منطق يعتمد لعبة المرايا، بحيث يحمل تطيّف البعض على إثارة التطيف لدى الآخرين.

في حلته الانعزالية، يذهب المنطق الطائفي إلى ضرورة التوصل لترجمة جغرافية للهوية الطائفية، فيتم بالتالي جمع أبناء الطائفة على أرض تكون أرضهم وتحمل بوضوح هوية المقيمين عليها. فينفتح الباب أمام الانفصال التام عن الجماعة، أو في أقل الحالات حدة، أمام الاتحاد بصورته الفدرالية. ولكنها فدرالية مغلقة، لأن هدفها الأساسي استمرار البنى المكونة لها، ديمغرافياً وجغرافياً، كبنى ذات استقلال ذاتي مهددة على الدوام بالذوبان، وساعية بالتالي على الدوام لممانعة كل أشكال الذوبان في الكل الوطني أو في الأكثرية.

أما في حلته التوافقية، فالمنطق الطائفي ينطلق من اعتبار البنى الطائفية قائمة ومستمرة، لكنه يصبح أقل سعياً، وربما معارضاً تماماً، لمبدأ ترجمة هذه التمايزات إلى مساحات جغرافية. فهاجسه مزدوج: الإقرار بوجود الطوائف كبنى أساسية محددة للمسلك السياسي من جانب، والعمل من جانب آخر لايجاد مجال لتوافقها. ويحق القول إن المنطق الطائفي، بحلّته التوافقية، كان لفترة طويلة، التيّار الأوسع في لبنان، وإن الحرب تمثل أزمته لأنها تجعله هدف نقدٍ لا من خارجه، أي من أولئك الساعين للاندماج والانصهار كما في السابق، بل من أولئك الذين يريدون دفعه إلى حدوده القصوى، بهدف جعله معياراً مطلقاً.

بمواجهة المنطق الطائفي، الأكثري بين السياسيين وعلى الأرجح بين المحللين أيضاً، ترى منطقاً يرفض المساواة بين السياسي والطائفي. ومنهم من يذهب بعيداً إلى حد القول إن السياسي ليس لبوس الطائفي فحسب، إذ هو أساسه وعلة وجوده. والمفروض أن السياسة التي خلقت الطائفي، قادرة أيضاً على محوه وتجاوزه. يرى مهدي عامل مثلاً أن الطائفة ليست شيئاً، بل علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي، في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية[1]. وفي هذا المنظور، فإن الطائفة ليست جوهراً، أي أنها لا تقدم بذاتها بل هي «في وجودها المؤسسي ككيانات سياسية، قائمة بالدولة»[2]. وبصورة أوضح يرى عامل: «ان الطوائف ليست طوائف إلاّ بالدولة - لا بذاتها كما يوهم الفكر الطائفي - والدولة في لبنان هي التي تؤمّن ديمومة الحركة في إعادة انتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات»[3].

هذا حكم مبرم على استقلالية الطائفي الذاتية، مضمونه أن الطائفية في لبنان ليست إلاّ برنامجاً سياسياً للنخبة (أو للطغمة في التعبير الماركسي) الحاكمة. وفي واقع الحال، فإن هذا الحكم مرفوض من أغلبية المحللين، سيّما في المرحلة الحالية المشحونة بالتمذهب والتطيّف. ويزيد من ضعف هذا الحكم صدوره عن مفكر ماركسي كان، قبل اغتياله، ملتزماً حزبياً. على الرغم من كل ما سبق، فإن هذا الخط الفكري يستحق أكثر من رفض مبدئي. فالوجود التاريخي للطوائف أصبح ثقيلاً على الذهن الجماعي، لدرجة أن انقطع البحث تماماً أو كاد عما فعلته الدولة القائمة بالطوائف. وكأن الكيان اللبناني لم تكن له سياسة طائفية أي مشروع خلق الطائفة أو تمييزها، وكأن الطوائف قد خرجت منذ حوالى سبعين عاماً على إنشاء الكيان المعاصر، نقية طاهرة كما كانت

(١) حسن حمدان [مهدي عامل]، **في الدولة الطائفية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ١٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

قد دخلته عام ١٩٢٠ عند إنشاء الكيان المعاصر. وهذا بالطبع أمر تناقضه أي دراسة مقارنة بين الكيانات العربية المعاصرة التي نشأت منذ انهيار السلطنة العثمانية.

ـ ٢ ـ

لماذا لم يزل التساؤل حول شرعية الكيان اللبناني قائماً؟ ربما لأنه، كما يرى ايليا حريق، في وضع صعب للغاية، هو وضع استثناء الاستثناء. يرى حريق في بحث نشرته مجلة «المستقبل العربي»[4]،أن النشأة التاريخية للكيانات العربية لم تكن امتداداً لإرادة أجنبية، أمرت بقيام هذه الكيانات، وحدّدت هوية القيمين عليها بعد أن قررت خط حدودها. فللدول العربية في رأيه شرعية تاريخية، منبثقة من كون تلك الكيانات المعاصرة جاءت نتاجاً لعمل دؤوب لقوى محلية، عملت خلال قرون باتجاه بناء الدولة الحديثة في المغرب ومصر، في السعودية وعُمان وغيرها. ولكن حريق ما يلبث أن يستثني من هذه القاعدة، قاعدة أولوية القوى المحلية في نشوء الكيانات، منطقة الهلال الخصيب الذي يرى أنها قسمت دولاً معاصرة بالأساس وفقاً لإرادة المستعمر الغربي. ولكن حريق يستثني لبنان مرة أخرى، إذ يجد أن لبنان، على عكس الدول الأخرى القائمة في منطقة الهلال الخصيب، كان في الأساس نتاج إرادة محلية بدءاً بالإمارة الدرزية، استمراراً مع المتصرفية وانتهاء بلبنان الكبير.

بما هو استثناء لما حصل في بلاد الشام، يكون جبل لبنان بالتالي أصلاً طلباً لكيان معاصر. وبما هي امتداد لبلاد الشام، تكون المقاطعات اللبنانية الأخرى امتداداً لأزمة الهوية الكيانية، التي استولت على سكان بلاد الشام بعد انحسار الدولة العثمانية، تلك الأزمة التي أدت إلى مفاهيم كالوحدة السورية والهلال الخصيب وللمفهوم «الشامي» (منح الصلح) للقومية العربية، التي يريدها أصحابها اندماجية شاملة. لذا، قد لا يكون اللبنانيون كيانيين أكثر من بعض المصريين أو التونسيين أو المغاربة. وقد لا يكون بعضهم الآخر معاد للكيان أكثر مما هي الحال لدى قوميي سوريا والعراق. ولكن المسألة هي في تجاور «القاعدة» و«الاستثناء» (في نظرية حريق) ضمن الحدود الواحدة، واضطرارهما للتعايش. هذا التعايش المفروض، بين الكيانيين والمشككين بالكيان، يجعل من مواقف هؤلاء وأولئك أكثر جذرية من المعدّلات العربية المعروفة. ولكن المسألة في الأساس، في جوهرها، لا تبدو في لبنان أكثر حدة مما هي خارجه.

ولكن المسألة لم تعد حكراً على المؤرخين، بل أصبحت جزءاً من اللعبة السياسية أو هي بالأحرى غطاء لها. فالكل أصبح مؤرخاً. عن متصرفية جبل لبنان يقول سياسي سوري رفيع إنها كانت «جزءاً من الدولة العثمانية» كباقي المنطقة، ويجيبه سياسي كياني لبناني أن «لبنان كان دولة في متصرفية مستقلة عن الدولة العثمانية ادارياً وسياسياً ومالياً (...) وهو شكّل كياناً دستورياً مستقلاً حراً حيادياً». ويدعّم حريق هذا الرأي بقوله «كان من حسن طالع اللبنانيين، انهم استطاعوا على ممر القرون المشاركة في تكوين ذاتهم ونظامهم السياسي، مما لم يتح لجيرانهم من العرب في مناطق سوريا وفلسطين والعراق». بينما نظر كوثراني إلى لبنان على أنه «نتاج لاختراق الرساميل الغربية التي عملت في المنطقة، تجزئة من ضمن مشروع واسع لتفكيك عناصر تماسك الوحدة العربية ـ الاسلامية».

من الممكن أن يستمر هذا الجدل طويلاً بين السياسيين وبين المؤرخين على السواء، فيتمسك

(٤) ايليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ٧٧ ـ ٩٥.

كل منهما بحججه. فيشدّد الأول على هشاشة وضعف وتبعية الكيان اللبناني، ويردّ الثاني بالتركيز على خصوصية الامارة والمتصرفية ولبنان الكبير في محيطه. وسيجد الطرفان براهين لا تعد وردود لا تحصى. ولكن السؤال يبقى قائماً: لما الجدل في الأساس؟ أو ليست الدول كلها، بوصفها صنيعة البشر، اصطناعية إلى حد كبير؟ أليست الولايات المتحدة الأمريكية الناتجة عن استقلال مستوطنين ما ذهبوا أساساً لبناء دولة، دولة اصطناعية؟ ماذا عن باكستان التي اصطنعها بعض مسلمي الهند منذ فترة لا تتجاوز النصف قرن؟ ماذا عن اسرائيل التي خرجت من رأس مثقف نمساوي اسمه ثيودور هرتزل؟ أوليست الدول كلها، إلى حد، اصطناعية؟ ولماذا يطلب بالأساس من لبنان أن يثبت شرعية كيانه، بينما لا تقضّ المسألة مضجع شعوب أخرى تعيش في كيانات هي أكثر اصطناعاً بكثير؟

ذلك لأن الجدل بعض مدد للحرب الأهلية، الباردة والساخنة. فالصراع حول تحديد الأصول أمر لا ينتهي، والتاريخ يزخر بالحجج والحجج المضادة. إنما طرح مسألة شرعية الكيان أو لاشرعيته، من جانب وآخر، هو نوع من إعلان للحرب الأهلية. ذلك أن المسألة ايديولوجية، والجدل لا يهدف إلى الاقناع أساساً بل إلى الافحام. أما طرح الموضوع، سلباً أو ايجاباً، فإنه يهدف إلى زرع الشقاق الذي لا دواء له. لأن هذا الجدل بالذات، لا جواب نهائي عليه.

ولن يتم تجاوز هذا الجدل العقيم بدفعه إلى اللاوعي، إذ لن يلبث أن يخرج من اللاوعي الجماهيري وقد استل سيف الاقتتال. كما لن يتم تجاوزه إن هو بقي سلعة من سلع الاقتتال الأهلي. من السهل طبعاً أن نقول إنه يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى معالجة علمية، أي إلى كتابة مجردة قدر الامكان للتاريخ. وإن كان من السهل دعوة العلماء للمعالجة، فإنه ليس بالفعل من مناص لذلك. وإلى جانب الموضوع ذاته، أي جدلية المحلي والخارجي في إنشاء الكيان، علينا أن نبقي ثلاثة عناصر أساسية في الذهن.

العنصر الأول، هو أن الاصطناع التاريخي لكيان سياسي، حتى لو لعبت القوى الخارجية دوراً مهماً في عمليته، ليس خطيئة أصلية لا يمكن محوها. فكم من دولة اصطنعتها ارادة خارجية ما لبثت أن وقعت في أيدي نخب وطنية، عرفت كيف تؤسس شرعيتها على البناء والانجاز، من هنا، فالتركيز على الأصول، عملية تهرب من مناقشة هادئة للسياسات التي تم اتباعها منذ استقلال هذه الكيانات. وإن كان من الظلم أن نحاسب النخب الحاكمة على سياسات الدول الأجنبية، فمن الأفضل أن نحاسبها على ما قامت به نفسها بعد تسلمها زمام الأمور، خارج أي منطق قدري، فالنخب المحلية، حتى وإن كانت لها ألوان طائفية أو عشائرية محددة، قادرة على اتباع سياسات مختلفة جداً، بعضها عن الآخر. والنخب المحلية، حتى ولو كانت تابعة للمركز الرأسمالي (كما يقول سمير أمين مثلاً) فإنه يبقى لها هامش واسع من القرار الذاتي، يفسر فشل بعض التجارب الوطنية ونجاح غيرها.

أما العنصر الثاني، فهو يتعلق بأهمية الدراسات المقارنة، ذلك أن اللبنانيين ومؤرخيهم على وجه التحديد، يبدون أحياناً كثيرة أسرى ما يدّعون من «خصوصية» الوضع اللبناني. لكل كيان عربي معاصر في الواقع خصوصيته، ولا تبدو خصوصية لبنان، اللهم إلاّ في مجال طول الحرب الأهلية وحدتها، أكثر وضوحاً من خصوصية حالات أخرى كالسعودية واليمن، أو مصر والسودان، أو المغرب والجزائر. ويبدو افتتان اللبنانيين بخصوصية بلدهم مبالغاً فيه اجمالاً. مما يحمل مناوئيهم، في لبنان وخارجه، للإنزلاق إلى نفي أي خصوصية لبنانية، إلى تطبيع مبالغ به لتاريخ

لبنان وبالتالي لمستقبله. ولا بد من وقف لعبة المرايا هذه، فتتبدّى لنا خصوصية لبنان، وخصوصية أوضاع أخرى في المنطقة، كما ينبغي أن تبدو، حقيقية، وفي الآن نفسه نسبية.

العنصر الثالث الذي قد يسهّل المقاربة غير الماحلة للمسألة، هو فك الارتباط السياسي جداً بين علاقة لبنان بسوريا من جهة، وبين عروبة البلد من جهة اخرى. هذا الارتباط شرعي إلى حد ما في سياق أمور سياسية كالصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولكن المسألتين مختلفتان، فعروبة لبنان معطى ثقافي تاريخي أساسي، لا يجب أن يكون مشروطاً بمستوى ونوعية العلاقات اللبنانية ـ السورية، وهي معطى سياسي وظرفي، تبدلت صياغته مراراً منذ انشاء الكيانين المتجاورين.

وكما أساءت لعروبة لبنان محاولة فئات لبنانية أن تستعملها في اطار لعبة الطائفية الداخلية، تحت ستار الدفاع عن العروبة أو تحت ستار التخفيف من شأنها، كذلك تعتور معالجة العلاقات اللبنانية ـ السورية عقبة دخولها في سياق التناحر الداخلي. والواقع أن علاقة لبنان بسوريا، ليست كعلاقته بأي بلد عربي آخر، لأسباب جغرافية وديمغرافية وتاريخية واضحة، وهي بالتالي علاقة كانت وستبقى مميّزة. وهذا أمر كان اللبنانيون في فترات سابقة أكثر استعداداً للاعتراف به مما هم عليه اليوم. ذلك لأن المسألة قد أصبحت، هي الأخرى، جزءاً من الحرب الأهلية. فأصبحت الدعوة إلى علاقات مميزة تتجاوز اعتبار ما هو واقع، لتصوير الأمر وكأنه مشروع سياسي لفئة لبنانية مقابل سياسة فئة أخرى. بينما تتحايل فئات أخرى على واقع لا مناص منه، فلا تنفك تعارض مبدأ العلاقات المميّزة، بينما هي، في جنوحها للمعارضة المطلقة لها، لا تنفك تمارسها، على الأقل في تركيز شبه مرضي على سوريا. ويعجب المرء فعلاً لمقدرة اللبنانيين على اختزال التيارات الكبرى في المنطقة إلى مدد لتنافساتهم الداخلية، وكأنهم تعوّدوا فعلاً على هضم الايديولوجيات الكبرى واعادة تصنيعها أسلحةً سياسيةً لحروبهم الصغيرة. هكذا كانت حال الناصرية في أوجها، وهذه حال التيار الديني اليوم، وهذه إلى حد كبير، حال العلاقات السورية ـ اللبنانية.

ـ ٣ ـ

ولكن ولوج السلم ليس سهلاً. يعتقد لبنانيون كثيرون أن الحرب نوع من الهامش المحدود في حياة بلدهم، وفي حياتهم، ينتظرون بعده العودة إلى متن السلم، وهو ضمناً ما يرونه «حالة طبيعية». ويعجب أجانب كثيرون لمقدرة اللبنانيين على التأقلم مع الحرب، على معايشتها، وفي قدر من الأحيان، على الانتفاع منها. لكن هذه المقدرة على التأقلم، المثيرة للإعجاب فعلاً، ينبغي أن تثير التفكير أيضاً: أوليست تلك المقدرة بالذات سبباً من أسباب الحرب؟ ألم تكن الحرب لتنتهي بصورة أسرع لو لم تكن عند اللبنانيين تلك المقدرة على مسامرة الحرب؟ إن طرح سؤال كهذا يبرز الفارق الكبير بين المقدرة على معايشة الحرب، وفي عدد من الحالات، الاستعداد للإسهام في جعلها مستقرة، وبين النظرة إليها وكأنها هامش عابر في حياة الفرد والجماعة. يجب لحظ هذا الفارق بين المعيوش فعلياً، والمعيوش ذهنياً وتفسيره، وقد يكون أحد مفاتيح السلم في ردمه.

إن اللبنانيين في جلهم، ينظرون إلى الحرب وكأنها حال غير عادية، بينما هم يعطون المثل تلو الآخر على تعوّدهم عليها. فهم ينظرون إليها، في جلهم، كحادث طال زمانه، بينما يتكيّفون معها وكأنها نظام باق. هذا ما رآه أحمد بيضون مثلاً حين كتب: «إنما الحرب نظام. ولهذا معنى بارز هو أن السلام لا يسعه أبداً أن يكون مجرّد وقف للحرب. وإنما السلام نظام جديد يحلّ، عبر عمليات متمادية أيضاً، في

محل نظام الحرب. ولهذا معنى بارز آخر، وهو أن مقاومة الحرب لا يسعها أن تكتفي بما قبل الحرب مرجعاً، مرغوباً به كان أم مطعوناً فيه، بل عليها أن تنظر في الحرب نفسها على أنها نظام»[٥].

وليس ولوج السلام سهلاً، لأن الحرب نظام قائم متكامل، فالذين يريدون السلم، يتحايلون لكي لا يضطروا للتعامل مع الحرب على أنها نسق حياة (وموت)، أي لكي لا يتحملوا العبء الهائل الذي يشعرون ضمنياً أن القضاء على نظام واستنباط آخر جديد يتطلبه منهم. وهم في ذلك يتحايلون على أنفسهم من خلال لعبة كان جان بول سارتر من أفضل من وصفها، على أنها نوع من الازدواجية النفسية المائلة إلى نوع من الوعي الشقي. وفي هذا التحايل على الذات الذي تدفع إليه الحرب أولئك الذين يدّعون القضاء عليها، صورة من صور نجاح الحرب كنسق. لقد عالجت الحرب «مقاومة مقاوميها، شأن أي نظام وأية معارضة أو مقاومة. عالجت هذه المقاومة بالعنف وبالحيلة، بالحسنى وبغيرها، مرحلة بعد مرحلة ومظهراً بعد مظهر. حتى أن هذه المقاومة التي تبدو اليوم في أوج قوتها حين ينظر إلى الحرب على أنها عنف وتجاوز وقعقعة سلاح، تبدو، في الواقع، هزيلة للغاية، قاصرة ومستوعبة حين ينظر إلى الحرب على أنها نظام»[٦].

لو افترضنا جدلاً أنه باستطاعة اللبنانيين وقف تأثير العوامل الخارجية، والالتقاء على نظام سياسي جديد، فما هو ذلك النظام؟ يجمع اللبنانيون، أو يكادون، أن لا عودة ممكنة للنظام الذي كان قائماً قبل الحرب. لكن انعدام الامكانية هذا، ليس مؤسساً على اتفاق حول الأسباب الموجبة للتعديل في النظام. والاختلاف على حلّ النظام قبل انهياره عام ١٩٧٥، هو سبب ووجه لفشل اللبنانيين في تصور نظام جديد، إذ كيف يمكن أن تتفق الفئات التالية على مشروع اصلاحي واحد؟ فئة ترى أن النظام كان عادلاً ومعقولاً، وأن تغييره غير مرغوب به لو أن الفئات الأخرى المطالبة بالتغيير لم تصبح قوية الساعد، بحيث تجعل هذا التغيير ضرورياً. وفئة ثانية تقول إن التغيير، بما أنه أصبح مطلباً واسعاً، فيجب أن يمسّ لا النظام فحسب، بل جوهر الصيغة أيضاً، أي مسألة العيش المشترك. وفئة ثالثة ترى أن النظام السابق كان طائفياً، هرماً، يجب القضاء عليه لحساب نظام عصري يقوم على الديمقراطية العددية، وعلى إلغاء الطائفية السياسية. وفئة رابعة تعتقد أن النظام الطائفي مقبول لو أنه طوّر ليصبح أكثر عدلاً، فيعطي بعض الطوائف ما لم يكن لها في السابق. وبما أن الاختلاف على علّة النظام واسع وشامل، فمن الطبيعي أن يصبح الاختلاف على الدواء الناجع، والاصلاح المنقذ واسعاً وشاملاً هو الآخر. ما العمل والهوة بهذا الاتساع؟ فلنتوقف لحظة عند بعض محطات التلاقي بين اللبنانيين خلال الحرب، لنرى كيف تمت محاولة ردم هذه الهوة، ولو أن المحاولات هذه كانت فاشلة حتى الآن، إذ إن الحرب ما زالت مستمرة.

ـ ٤ ـ

تنطلق «الوثيقة الدستورية» (عام ١٩٧٦) من اعتبار مبدئي مفاده، أن «الانصاف والمساواة»، والكلمتان متجاورتان على اختلاف معناهما، «لا يدركان، من طبعهما إلّا على مراحل وفي آخر الطريق». ومنطق الاصلاح على مراحل، سنرى آثاره، مع تزمينه الدقيق، تسع سنوات بعد ذلك، في «الاتفاق الثلاثي». الإقرار الضمني هو أن الانصاف والمساواة لم يتحققا بعد، والدعوة الضمنية في مطلع الوثيقة تشير إلى دعوة المطالبين بهذين الهدفين بالصبر إلى آخر مراحل الاصلاح. فالوثيقة، بما

---

(٥) احمد بيضون، «نظام الحرب ومقاومة الحرب: رؤوس أقلام،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)، ص ٣٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

تحتويه من إصلاحات، لا تجيب إلّا عن بعض المطالب فحسب.

أما النظام الذي ينتج عن تلك الوثيقة، فهو المنطق الطائفي التوافقي المصحح، وفقاً لميزان القوى، كما كان مدركاً آنذاك. فالوثيقة تقوم أولاً بتكريس عرف، أصغر سناً من عمر الكيان، إذ إنه ما تثبّت فعلاً إلّا في أواخر الثلاثينات وفي الواقع غداة الاستقلال، يقضي بتوزيع الرئاسات (الجمهورية، المجلس النيابي، الحكومة) على الطوائف المعطاة لها هذه المناصب منذ الاستقلال. ويمكن اعتبار هذا التكريس ضمانة للمسيحيين، بالبقاء على رأس الدولة. بالمقابل، صحح التمثيل النيابي بأن تم تحويله من نسبة ٤٥/٥٤ لمصلحة المسيحيين إلى المناصفة التامة. وأخذت من رئيس الجمهورية فعلياً صلاحية اختيار رئيس الوزراء، الذي أصبح يتم انتخابه في مجلس النواب، وهو الذي يضع لائحة بأسماء الوزراء بـ «الاتفاق مع رئيس الجمهورية». وإزاء تعظيم دور المجلس النيابي، فُرض عليه ألّا يتخذ قرارات في «القضايا المصيرية» إلّا بأكثرية الثلثين، وأن ينتخب رئيس الجمهورية بأكثرية ٥٥ بالمائة. أما الجهاز الاداري، فتقرّر الغاء الطائفية فيه إلّا بما يخصّ الفئة الأولى، حيث يبقى المعيار الطائفي قائماً وفقاً لمبدأ المساواة. أما ما تبقى من الوثيقة فهو عبارات لا تخلو من الطوباوية الاصلاحية والعاطفة الوطنية التي يقرأها المرء في البيانات الوزارية.

يغلب المنطق الطائفي التوافقي أيضاً على محطة وفاقية ثانية هي تأليف «حكومة الاتحاد الوطني» في عام ١٩٨٤، التي كان من المفترض أن يشكل بيانها نوعاً من الميثاق الوطني الجديد. يقول البيان بضرورة صوغ دستور جديد، كان يجب انجازه في فترة لا تتجاوز السنة وفقاً لمبادىء وردت في البيان ومنها: انتخاب رئيس مجلس النواب لمدة سنتين (بدلاً من سنة)، يتم تكريس مبدأ المناصفة في مجلس النواب، بين المسلمين والمسيحيين، مع فتح أفق جديد من خلال اضافة تعبير «إلى أن يتم الغاء طائفية التمثيل». وبينما يؤكد البيان أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة الاجرائية، يكرّس الصلاحيات العرفية التي لرئيس الوزراء ويفتح الباب، على خفر وتردد، على مبدأ تكليف مجلس الوزراء، كسلطة شبه جماعية بالسلطة الاجرائية. وبينما يتبنى البيان ما جاء في «الوثيقة الدستورية» من الغاء الطائفية في وظائف الدولة، مع استثناء الفئة الأولى من هذا الإلغاء، بحيث تبقى خاضعة للمنطق الطائفي ولكن على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، يفتح البيان هنا أيضاً المجال على أفق مختلف، إذ يضع هدف «الغاء نهائي لقاعدة التوزيع الطائفي في المرحلة اللاحقة».

أما «الاتفاق الثلاثي» (عام ١٩٨٥) المعقود بين قادة الميليشيات الثلاث الرئيسية، فهو أكثر طموحاً من الاتفاقين السابقين، إذ إنه يضع قاعدة أساسية مفادها: «إن تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية... من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم الغاء النظام الطائفي». من هنا، فالإتفاق الثلاثي يطرح مبدأ تحرير الوظيفة الكامل من القيد الطائفي، ويطرح مبدأ «الأساس الوطني» في التمثيل النيابي. ويحدد الاتفاق أيضاً أسساً «للارتقاء» من الطائفية إلى «اللاطائفية التامة»، أهمها المناصفة في مجلس النواب، الذي يقوم بعد إعادة انتخاب أعضائه في انتخابات عامة بتحديد موعد «بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى». وكل ذلك يجب أن يتم وفقاً لمهل محددة أقصاها النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث، أي في موعد أقصاه أقل من عشر سنوات.

أما النظام «اللاطائفي» (لا اشارة للعلمانية) المنوي انشاؤه، فهو أيضاً لا يخلو من التعقيد.

فرئيس الجمهورية فيه بالأساس «رمز لوحدة الوطن». أما السلطة الاجرائية فهي منوطة بالفعل بمجلس الوزراء الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والادارية، ويضع السياسة العامة للدولة كونه المسؤول وحده أمام السلطة التشريعية والشعب. داخل هذا المجلس، يتكوّن مجلس آخر مصغّر يتكون من الوزراء الأكثر أهمية، تؤخذ فيه القرارات المصيرية بالاجماع، وهو ضمناً المرجع السياسي الرئيسي في النظام الجديد. وإن بقيت قاعدة المناصفة في وظائف الفئة الأولى، فعلى أساس ألّا تخصص أي وظيفة بأي طائفة محددة. وقد قرر الاتفاق الثلاثي مبدأ التمثيل الشعبي على مستوى المحافظات، مما يعطي دفعاً أكيداً للامركزية، ويجعلها سياسية إلى حد ولو أنه يبقى يدعوها «ادارية».

يدلّ هذا التلخيص السريع للمحطات الوفاقية الثلاث الرئيسية منذ بدء الحرب، إلى عدد من المؤشرات يجب لحظها.

هناك اتجاه يتزايد باتجاه الخروج من المنطق الطائفي التوافقي. فهذا المنطق يحكم تماماً «الوثيقة الدستورية» لدرجة أنها تحيل ما لم يكن إلّا عرفاً غير مكتوب إلى نص دستوري صريح. لكنه لا يحكم بيان حكومة الاتحاد الوطني إلّا وقد فتح معه أفقاً جديداً حدّد كهدف، وهو الغاء الطائفية السياسية. أما الاتفاق الثلاثي فهو يتبنى بحزم منطق «اللاطائفية»، ويوازنها ضمناً بـ «الروح الوطنية»، فلا يبقى على الاعتبارات الطائفية إلّا استثناء هامشياً (في وظائف الفئة الأولى)، أو خلال مرحلة انتقالية لا تتعدّى السنة.

ويستحق هذا الجنوح الواضح نحو «اللاطائفية» تفسيراً. لن ندخل هنا في مجال التفسير الواقعي، من خلال ميزان القوى السياسي ـ العسكري في كل من المحطات الثلاث. فليس المهم الميزان لذاته، إنما المهم ادراك الموقعين على كل اتفاق لموقعهم في الميزان، مما يجعلهم يقبلون بأمر ويرفضون آخر. وإن كان من أمر يمكن تسجيله، فهو أن اللعبة السياسية تتضمن في واقعها نوعاً من التماهي بين النظام الطائفي القائم، وبين مطالب المسيحيين الذين يدافعون عنه. من هنا فالتدرج من تكريس الطائفية التوافقية إلى التخطيط لإلغائها، يشير ضمناً إلى إدراك أن موقع المسيحيين التفاوضي شهد خلال الحرب تدهوراً مستمراً. وعلى الرغم من الصحة الاجمالية لهذا الادراك، فإنه يبقى هشاً وسطحياً. إذ ينبغي أيضاً الاجابة عن أسئلة لا تخلو هي الأخرى من الأهمية، كمثل الدور الخارجي (السوري أساساً في المحطات الثلاث) في صياغة التوافق، مع تحديد أهداف هذا الدور، والوسائل المعتمدة للتوصل إليها. وينبغي أيضاً التساؤل عن أي «مسيحيين» نعني، بالنظر لتمايزاتهم السياسية والطائفية والايديولوجية. ثم ينبغي النظر إلى موقع كل مفاوض وطرف في هذه الاتفاقات إن داخل من يعتبر أنها جماعته، أو في لبنان ككل. ثم ينبغي التساؤل، عن مدى الضعف والقوة لدى كل طرف، بالنظر إلى أن هذه الاتفاقات الثلاثة بقيت حتى الساعة حبراً على ورق، إذ تمكنت الأطراف التي اعتبرت نفسها متضررة منها، مباشرة ومن خلال تحالفات مع أطراف كانت تبدو وكأنها مستفيدة من هذه الاتفاقات، من تفشيلها ومنع وضعها في حيّز التحقّق.

ثم إن هناك قبولاً ضمنياً في الوثيقتين الأوليين، معلناً في الثالثة، بأن النظام الطائفي أمر بالأساس مكروه، وبالتالي أنه من الأفضل استبداله بنظام آخر، «لا طائفي». ولقد عاش لبنان، لفترة طويلة، أسير ثنائية سطحية. فإزاء مطالبة أطراف اسلامية، بإلغاء الطائفية السياسية، كانت أطراف مسيحية تجيب وفق حجتين متكررتين. الأولى أنه ينبغي أولاً « إلغاء الطائفية من النفوس

قبل الغائها من النصوص». أما الحجة الثانية فكانت تقول: إما النظام الطائفي، وإمّا تبنّي العلمانية الشاملة في الدولة. ولكن هذا الجدل كان يمكن أن يكون مثمراً فعلاً لو أنه كان مبنياً على حسن النيات، وعلى تحديد أوضح للأهداف، وعلى هوّة أضيق بين ما هو معلن وما هو مبيّت، أو أنه يبدو مبيّتاً.

فالمطالبة بإلغاء الطائفية السياسية في الواقع عنوان، غامض إلى حد ما، لانتقاد النظام السياسي القائم. والمطالبون به فئات تبحث، على الأرجح، عن أمور مختلفة، ولكنها تلتقي فعلاً في عدائها لـ «كتلة السلطة» القائمة، أي لشبكة من العلاقات المزدوجة، طائفية ومؤسسية، يسيطر عليها إلى حد أو إلى آخر، حسب الظروف، موارنة، وتضم إلى جانب أمور أخرى، رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ورئاسة الشعبة الثانية، ومؤسسات أخرى يسلّمها رئيس الجمهورية إلى من يعتبرهم من مؤيديه في حاكمية مصرف لبنان، ومديرية الأمن العام. ولقد سمحت هذه الشبكة، وهي غير حادة في معظم الأحيان، بالاحتفاظ للعصبية الأولى في المعادلة الطائفية (ولو أنها بالمقارنة مع غيرها من العصبيات في غير بلدٍ عربي، عصبية طرية وجزئية وتوافقية)، لا بالدور المحوري في تسيير شؤون الدولة فحسب، بل أيضاً بالإسهام الفعّال في اختيار وتنمية الزعامات الموالية لها في العصبيات الأخرى، سيّما الاسلامية منها.

ومنهم من يطالب بإلغاء الطائفية السياسية بهدف فتح المجال أمام الجميع، بهدف «تطبيع» النظام السياسي وعصرنته. ولكنهم على الأرجح، سيّما بين القيادات الحالية ،قلّة. ومنهم من يطالب بإلغاء النظام الطائفي كهدف طموح، أي كموقع للمفاوضة مع الطرف الآخر، وهي مفاوضة قد تنتهي عملياً إلى تعديل المعادلة الطائفية، على حساب العصبية المحورية فحسب. ومنهم من يرى في إلغاء الطائفية الباب الملكي لإحلال عصبية مكان أخرى في الموقع التسييري الأول. والواضح أن أعداء إلغاء الطائفية يشدّدون على وجود هذه الفئة الأخيرة، ويرون أن أعداء الطائفية ينتمون جميعاً إليها، أو أنهم يريدون أن يرى الجميع الأمر على هذا النحو.

بالمقابل، فإن الدعوة للعلمنة الشاملة، كما كانت ترد أحياناً في مواقف «مسيحية»، لا تخلو من الابتذال. فلا شيء يشير فعلاً إلى أن المسيحيين المشارقة هم أكثر تعلقاً بها من مواطنيهم المسلمين، إنما المسألة تبدو للبعض وكأنها من باب التعجيز ليس إلّا، وكأنها المطالبة بالجذري لتجنب تحقيق الجزئي. أما الحجة الأخرى، فهي لا تبدو مقنعة تماماً، هي الأخرى. فبماذا نبدأ، بمحو الطائفية من النصوص أم بإلغائها من النفوس؟ وكأن العلاقة، بين ما يسمّى، تسرعاً، بالنص مقابل النفس، ليست علاقة جدلية. وكأن تعديل النصوص لا يسهم بتغيير النفوس. ثم إن السؤال يبقى مفتوحاً: وحتى نعلم أن النفوس قد نبذت الطائفية وتخلّت عنها، ليتم اعتماد النصوص؟ ما هو الميزان لتغيّر النفوس فعلاً؟ تبدو الحجتان السابقتان إذاً ضعيفتين إزاء المطالبة المتزايدة بإلغاء الطائفية السياسية، لأن دعاة هذه الأخيرة قد تمكنوا، لا من تحسين موقعهم في المعادلة السياسية ـ العسكرية فحسب، بل لأنهم أيضاً تمكنوا من أن يصيغوا نوعاً من التماهي الضمني بين الغاء الطائفية السياسية، وبين ما هو «طبيعي»، بينما الطائفية تبدو «غير طبيعية»، تبدو استثناء غير مبرّر لقاعدة حياد الدولة، والقيمين على شؤونها ازاء تنوعات المجتمع إلى عصبيّات وتجمّعات. إذّاك يبدو المطالبون بالإلغاء وكأنهم إلى جانب القاعدة، القاعدة التي تنشأ عليها الدول الحديثة والتي تنبذ العصبيات الخلدونية نبذاً صريحاً، والتي تغطّيها بألف قناع عصري، حقوقي ومؤسسي، إن هي كانت بالفعل تقوم عليها، كما هي الحال في أكثر من بلد مجاور.

ولتقدير ما يعنيه الغاء الطائفية فعلاً، فإن أفضل مثل واقعي في المنطقة هو الحاصل في الجزيرة العربية. فالدول العربية المعاصرة تقوم على شرعيات مختلفة منها شعبوي (كما في الجمهوريات التعبوية ذات الحزب المهيمن)، ومنها مؤسسي ـ محافظ (كما في تونس مثلاً) ومنها قبلي، على أسس تزاوج العصبية الخلدونية مع الدولة المعاصرة. وينتمي لبنان إلى الفئة الأخيرة فعلاً. فكما الأسر الحاكمة في الخليج، فلبنان محكوم بتعدد العصبيات الطائفية، مع تراتب واضح بينها. وهذا التراتب أيضاً في الخليج. وتلتقي الطائفة والعشيرة على مبدأ انغلاقهما: فكما أبناء العشيرة مرتبطون بالدم وليس بالاختيار، كذلك يفترض اليوم (وعلى الرغم من حصول أمثلة تاريخية تناقض هذا الأمر)، فإن أبناء الطائفة منها على غير ارادتهم. أما الدين فيبدو دوره ثانوياً، لأن أبناء الطوائف اللبنانية أصبحوا يعتبرون وجودها دائماً بمن فيها ومنها، وهم لا يحاولون إقناع أي مواطن بالانتقال من طائفة إلى أخرى، كما لا يقنع أبناء عشيرة، أبناء عشيرة أخرى بحسنات نبذ أصله وتبنّي انتماء قبلياً آخر. لقد آلت الطوائف في لبنان إلى نوع من التجميد الصارم في هوية المنتمين إليها، على الأقل في المرحلة المعاصرة، وعلى الرغم من حصول حالات تاريخية متكررة من الانتقال بين الطوائف، على صعيد الفرد، كما على صعيد الجماعة. ولا ريب أن النظام الطوائفي التوافقي يعتمد أساساً على فرضية بقاء كل لبناني على دينه وطائفته فلا يبدّل منها ولا يغيّر. كما أن النظام القبلي، قائم هو الآخر، على فرضية أن لا أحد سوف ينتقل من قبيلة إلى أخرى.

إذاً لعبت الدولة اللبنانية، كما تم انشاؤها، سيّما خلال الثلاثينات من هذا القرن، دوراً أساسياً في «تجميد» اللعبة الطائفية، أي في تثبيت اللبناني في طائفته. ويمكن الاعتقاد أن هذا التجميد القسري إلى حد كبير، هو من أسباب الأزمة الراهنة للنظام التوافقي. ذلك أن عدد اللبنانيين الذين ينظرون إلى هذا التجميد كقيد على حريتهم الشخصية قد ازداد مع نمو الرأسمالية، ومع الانفتاح المعرج، ولو السطحي معظم الأحيان، على الحداثة. ثم إن هذا التجميد ما كان ليثبت فعلاً مع استمرار اللامساواة بين العصبيات داخل لبنان الكبير، إذ إن أبناء العصبيات المعتبرة هامشية أو على الأقل ثانوية، كانوا يسعون إمّا لتحسين موقعها في المعادلة أو إلى تغيير جذري في هذه المعادلة.

لذلك يبدو الغاء الطائفية مطلباً يكاد يوازي مطلب الغاء النظام القبلي القائم في معظم دول الخليج، بعصبياته العائلية المرصوفة وفق تراتبية حددتها تطورات تاريخية معينة، وجمّدها، هي الأخرى، تحوّل هذه المجتمعات إلى دول حديثة وإرادة الأجنبي. وكما قد تلاقي مطالبات كهذه ممانعة شديدة في دول الخليج، فإن الغاء الطائفية السياسية يلقى ممانعة شديدة في أوساط عصبية محورية في النظام اللبناني. ومن هنا تحوّل بعض منظّري هذه العصبية إلى مواقف أكثر «عصرانية» أو أكثر «جذرية».

في حلتها العصرية، تتبع التوافقية من أفكار أرندت ليبهارت. وهي تقول بأن الجماعات المكوّنة للشعب اللبناني لها الحق بأن تتحول، لذاتها إلى مجموعات سياسية منظمة ومعترف بها من الدولة، وإذ تحاول هذه النظرة أن تؤسس لذاتها على قاعدة نظام الملل العثماني، فإنها تتخذ شكلاً عصرياً مستمداً من تجارب دول كهولندا، فيها وحدة جغرافية من ناحية، ونوع من الفدرالية «الشخصية» (لا الجغرافية) من ناحية أخرى. وترفض هذه النظرة طبعاً أنظمة الأكثرية العددية البحتة (أو ما تسمّيه بنظام وستمنستر)، أو بالأكثرية «اليعقوبية» (كما في تجربة الجمهوريات

الفرنسية). وفي حقيقتها تشكّل هذه النظرة، في علاقاتها بالنظام اللبناني القائم حتى عام ١٩٧٥، ثلاثة أبعاد. فهي من ناحية، نوع من الفلسفة العصرية لما هو قائم فعلا من توافق طوائفي. وهي من ناحية ثانية تؤول إلى تجميد اللبناني في انتماء أساسي هو انتماؤه الطائفي، إذ تقول مجازاً ان من الصعب تحويل الأسود في افريقيا الجنوبية إلى أبيض والأبيض إلى أسود، وهذه أيضاً حال كل المجتمعات التعددية كلبنان، حيث لا يعقل التحول من دين لآخر ولا من طائفة إلى أخرى. وهي من ناحية ثالثة، تشكل نوعاً من التطبيق الجزئي لنظريات ليبهارت، (ويمكن القول المتجزأ) إذ تأخذ منها التعددية، والفيتو المتبادل، ومبدأ الأكثريتين (داخل الجماعات واحدة بواحدة وداخل الوطن ككل)، بينما تتهرب من تطبيق النسبية القائمة على إحصاء أولي للسكان، وتتجنب مناقشة الثقافة السياسية الملائمة لتطبيق هذه النظريات، وتتهرب من التساؤل حول امكانية التطبيق الفعلي في وضع كوضع لبنان، شديد التأثر بمحيطه سلباً وإيجاباً.

والواقع أنه من الصعب مناقشة هذه النظرية في عجالة، وإذ نحن نكتفي بالتذكير بهذا التطبيق الانتقائي المجتزأ لأفكار ليبهارت، نضيف فقط ان مقولة الانتماء الطائفي الأساسي تناقضها سيولة التنقل الطائفي خلال تاريخ لبنان، المليء فعلاً بحالات التنقل الفردي والجماعي من طائفة إلى أخرى، ومن دين إلى آخر. هل يصح والحالة كهذه تجميد الانتماء الطائفي من الآن فصاعداً؟ وهل يصح أيضاً إرغام من لا يرتاح لهذا الانتماء الأولي على تبنيه قسراً؟

أما التجاوز الآخر للتوافقية فهو في الدعوة إلى الفدرالية، وفي واقع الحال إلى الانفصال الطائفي ـ الجغرافي. ولا شك أن هذه الفكرة قد سرت بصورة أكثر وضوحاً، سيّما بعد حملات التهجير الواسعة. أما الدعوة إليها، فهي صريحة في حال واحدة، ومضمرة في حالات أخرى. أما الموقف منها فهو يتخذ، حتى الساعة، شكل الرفض اللاهوتي المطلق، ولو أن التحايل على هذه المسألة أصبح عاماً من خلال الكلام عن «لا مركزية ادارية»، لها كما في الاتفاق الثلاثي، ألوان سياسية واضحة. والحق يقال إن الفدرالية، هي الخيار الثاني للانفصاليين، المحرومين من إمكانية الانفصال التام في ظل نظام دولي محافظ جداً فيما يتعلق بمستقبل الحدود الاستعمارية.

مؤشر آخر، يبرز من المحطات الثلاث: كلما تقدم الوقت في الحرب، كلما انهار مفهوم الدولة القائم على غلبة. فبينما تأتي الوثيقة الدستورية بنوع من التكريس للقائم مع تصحيحه، يذهب البيان الوزاري إلى اعتباره مؤقتاً، ويحدد الاتفاق الثلاثي زمناً لتجاوزه. لكن التساؤل الأساسي، في السياسة أياً يكن تحديدها، حول «من يحكم؟» يضيع رويداً رويداً، ويضيع معه منطق الدولة القادرة، تحت هجمات الدولة الأكثر تمثيلاً.

فإن كانت نقطة الانطلاق الضمنية هي ان هناك دولة، وان هناك غلبة محدودة وراءها، فالمنطق المناهض، يسير فعلاً في اتجاه تحديد امكانات هذه الغلبة، سيما من خلال تحويل مجلس الوزراء إلى نوع من السلطة التمثيلية الثانية (إلى جانب مجلس النواب). ما هو متضمن هنا، هو الإقرار بأن التمثيل النيابي لا يحسم، حتى من خلال المناصفة، موضوع تقاسم السلطة، إذ يجب أن يتم ذلك داخل السلطة الاجرائية نفسها. من هنا الدور المعطى لرأس ثانٍ لهذه السلطة (رئيس الوزراء)، أو لبنية قرار جماعي هي مجلس الوزراء، والسلطة الاجرائية برأسين، أو السلطة الجماعية في مجلس يسمحان طبعا بإدخال ضمن تمثيل الطوائف، والمنطق تقاسم السلطة إلى مجال صنع القرار الاجرائي.

إن الضحية الأولى لهذا المنطق تبدو الدولة نفسها. فالتساؤل عن الدولة الفضلى، وعن صنع القرار فيها، يخفت حتى الاضمحلال أمام تساؤل آخر، يبدو أساسياً، وهو عن التوزيع الأفضل لأخذ القرار ومقوماته. وإن كانت السلطة الاجرائية برأسين أمراً يصعب الدفاع عنه في أي بلد من العالم، سيما في المناطق الحارة والبلدان المعرّضة التي تتطلب اجمالاً قدرة أكبر على التحرك من قبل رأس الدولة، فإن السلطة الاجرائية، تصبح نوعاً من الصلات المتشابكة والمؤدية للشلل التام في الصيغة التي يتضمنها الاتفاق الثلاثي، بمؤسساته الاجرائية القادرة على التجميد المتبادل من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الوزراء والمجلس الوزاري ومجلس الوزراء، ناهيك عن مجلسين تمثيليين، واحد للنواب وواحد للشيوخ. والواقع أن لا قرار ممكناً فعلاً في ظل هذا التشابك المعقد من الصلاحيات، سيما في بلد صغير كلبنان، اللهم إن لم يكن هذا التشابك المضني، وهذا التعقيد الممل، يخفيان فعلاً مصدراً لقرار آخر خارج المؤسسات، داخلياً كان أم خارجياً. فالاتفاق الثلاثي يدفع باللعبة التقاسمية لمقومات صنع القرار إلى حدها الأقصى، فيبيّن من حيث لا يدري أن تعايشاً ممكناً بين هذه اللعبة، وبين التمسك بفكرة الدولة القادرة.

هل نعود، إزاء هذه اللعبة التقاسمية المفتتة للإرادة السياسية إلى الهيمنة القديمة، حتى وهي معدلة؟ الجواب بالنفي يبدو واقعياً. ولكن إن كانت الدولة، في شكلها السابق غير مقبولة لدى العديد من القوى الفاعلة، فالدولة في شكلها التابع من هذه الاتفاقات المتتالية لا تبدو مقنعة لمن يريد دولة قادرة. ولكن السؤال المبدئي حول أي دولة يريد اللبنانيون يبقى قائماً، ويبدو في الأحيان غائباً. هل يريدون بالفعل دولة الحد الأدنى، دولة تبقي للمجتمع الأهلي امكانية التطور، والتقاتل والمصالحة خارج اطارها، وخارج مؤسساتها؟ أم هم يريدون دولة تفعل في المجتمع ارادتها فتؤثر في التربية والصحة، واعادة توزيع الدخل، والأمن، قدر استطاعتها ووفقاً لتوجهات القيمين عليها؟ لا يبدو أن الثقافة السياسية في لبنان تتضمن جواباً شافياً عن هذا السؤال، ويبدو اللبنانيون اجمالاً وكأنهم يريدون الشيء وعكسه، يريدون دولة تعطي، ولكنهم يريدونها أيضاً دولة تدعهم يتابعون تراثات وممارسات تعود لما قبل انشاء الدولة المعاصرة. يريدون جامعة وطنية مجانية، ولكنهم لا يريدون تسديد ما عليهم من ضرائب. يريدون ضماناً اجتماعياً، ولكن دون العبء المالي المناسب لهكذا طموح. يشيدون بالمبادرة الفردية، ويريدون من الدولة القضاء على البطالة.

هذا التساؤل، من النادر أن ترى أثراً واسعاً له في السجالات الدائرة، لأنه تساؤل مسالم وعميق، والحرب تنتج تساؤلات أقل مسالمة وأكثر سطحية.

ـ ٥ ـ

لا طموح لي أن أحسم الجدل، غير أن سلطة اجرائية قادرة، تبدو لي الهدف الذي لا يجب أن نتناساه لمرحلة البنيان. وبقدر ما يمكن البحث في تحسين وتطوير التمثيل الطوائفي في السلطة التشريعية، بقدر ما يبدو تطبيق اللعبة التقاسمية في السلطة الاجرائية نفياً لمفهومها التنفيذي، ونفياً لما يفصلها عن السلطة التمثيلية، بالذات لأنه ليس من وظيفتها التمثيل، بل التنفيذ، أي عملياً الحكم. من هنا، فقد يكون من الأفضل التركيز على وحدة السلطة التنفيذية، وعلى بساطة عملية القرار فيها، بحيث لا تتعدد الرؤوس، ولا تتزايد المؤسسات، ولا تتشابك الصلاحيات. وهذا يعني عملياً أن الحاجة لمركز قرار أساسي واحد، يمثله فرد يتحمل المسؤولية إن في رئاسة الجمهورية (نظام رئاسي)، أو في رئاسة الحكومة (نظام برلماني). أما حلّ السلطة الاجرائية صورة مصغرة عن السلطة التمثيلية، فلا يبدو حلاً واقعياً.

تعتور هذا الموقف المبدئي، مشكلة أساسية تتعلق بهوية هذا المسؤول. فنحن لا نعتقد أبداً أن «المشاركة» كما صيغت كمطلب في اطار اللعبة الداخلية، أمر مناسب، ولا نرى أبداً أن مقدرة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء على التحييد المتبادل، أمر ايجابي، من منطق الدولة، ولو انه يبدو للبعض ايجابياً في مجال لعبة التقاسم. وجنوح النظام اللبناني إلى التحييد المتبادل في قمة السلطة الاجرائية، أمر في المطلق مؤسف، وقد عاش لبنان نتائجه الواضحة أكثر من مرة في ١٩٦٩ و١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ و١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ إلى أن وصل إلى ذروته في المقاطعة الحالية.

ولكنه يصعب علينا أن نرى هذه الحجة يستعملها رؤساء الجمهورية المتتالون ومؤيدوهم في مجال الدفاع عن خرق الدستور، وعن صلاحياتهم، وضمناً عما يسمّى بالضمانات المعطاة لطائفتهم. فلا الهجوم على رئاسة الجمهورية تحت عنوان المطالبة بالمشاركة مقنع، ولا الدفاع عن الرئاسة الأولى تحت ستار فعالية السلطة التنفيذية كان أكثر إقناعاً. إنه قناع وليس إقناع، قناع تتخفى وراءه اللعبة الطوائفية في شكلها المبتذل، المساهم في تدمير المؤسسات تحت شعار الدفاع عنها.

ما العمل؟ ربما أن التفكير المنطلق من مبدأ فعالية القرار السياسي، يقول أولاً برفض فكرة الرأسين المتقابلين التي كان النظام يجنح تدريجياً نحوها قبل عام ١٩٧٥. وهو يقضي أيضاً برفض فكرة السلطة الجماعية مع حق الفيتو التي يبدو أن الاتفاق الثلاثي يتضمنها، بينما يدعو إليها أصحاب الديمقراطية التوافقية الجدد. ويقضي هذا الهدف أيضاً بتجنب فكرة المداورة لكل سنة على رئاسة الدولة، مع ما يعني ذلك من انعدام للاستمرارية في القرار، ومن اختلاف دائم على عدد الطوائف السياسية التي لها الحق بالمداورة. فلبنان ليس سويسرا لتنشأ فيه مؤسسات معقدة وإنما ناجحة للتوافق الجماعي والمداورة، وثقافته السياسية، العربية والشرقية. لا تحتضن الأفكار الديمقراطية بصورة كافية لتشكل دعامة ايديولوجية واجتماعية لهكذا مؤسسات معقدة.

فإن رفضنا المنطق التقاسمي، وإن رفضنا أيضاً المنطق الإستئثاري لمصلحة فئة دون أخرى، تبقى أمامنا حلول قليلة جديرة بالتأمل:

١ ـ أن يتم، لأسباب تتعلق بالتاريخ (دورالموارنة في نشأة لبنان الحديث) والجغرافيا (تهميش المسيحيين السياسي في عموم المنطقة) اعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة استمراراً للعرف، ولكن يتم اعتماد النظام الرئاسي بحيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل عموم الشعب، بأكثرية معلّلة.

٢ ـ أو أن يقوم اللبنانيون، وهذا على الأرجح أفضل، بتحويل رئاسة الجمهورية إلى نوع من رئاسة للدولة لا قدرة لها فعلية، كما في ايطاليا اليوم أو المانيا الغربية، بينما يقام نظام برلماني كامل، السلطة فيه لرئيس الوزراء (والوزراء) القادر على تأليف حكومة وعلى الحصول على ثقة المجلس.

٣ ـ أو أن يعتمد، كما في عدد لا يستهان به من البلدان، مبدأ التناوب على رئاسة الدولة، في ظل نظام رئاسي، ولكن لفترات طويلة (ست سنوات مثلاً) بين المجموعتين الدينيتين الأساسيتين، كما هي الحال داخل الأسرة الحاكمة الكويتية وفي غير جمهورية من أمريكا اللاتينية. ويكون الانتخاب هنا أيضاً مباشراً من الشعب، وبأكثرية معلّلة.

أما في مجال السلطة التشريعية، فلم تثبت ثنائية المجلسين فائدتها إلّا في عدد محدود من الحالات، كالولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه بلد ـ قارة، يضم ٥٠ دولة ـ ولاية، أصغرها أكبر من

لبنان بكثير. ويصعب تبرير مجلس آخر في لبنان لدرجة أن الفكرة تأتي ضمناً بهدف خلق «رئاسة» رابعة تعطى للدروز. المجلس الثاني يصبح مفيداً فعلاً، فقط إن تم تحرير الأول من القيد الطائفي، وإلّا نكون قد أنشأنا مؤسستين متماثلتين للوظيفة نفسها، أو أن يحوّل لبنان إلى فدرالية من الكانتونات غير المتماسكة. ولكن إن أمعنّا التفكير فعلاً، فإن الصيغة التشريعية التي توصّل إليها لبنان، والتي تشكّل مزيجاً مزيداً بين تمثيل الأفراد وتمثيل الجماعات، تبدو إلى حد كبير ناجحة. وقد يكون من الأفضل الإبقاء على أحادية السلطة التشريعية، مع اعتماد مبدأ المناصفة، ومع تصحيح الخلل في الانتخابات، بحيث تغلب قاعدة السكن الفعلي في ممارسة الانتخاب النيابي والبلدي، على قاعدة الأصول الجغرافية. فتمثل المدن، والضواحي، بما تستحق من النواب (أي بأكثريتهم الساحقة). ويبقى النظام الحالي (طائفية الكرسي، لا طائفية الناخب) قائماً، مع عودة (تبدو أفضل ولو أنه يصعب الجزم في هذا المجال) إلى المحافظة كدائرة انتخابية. أو ربما مع اعتماد نظام التمثيل النسبي بلائحة تغطي كامل الأراضي اللبنانية. ومن المفضل أخيراً أن يبقى عدد النواب في حدود المائة، لما فيه من اقتصاد في أخذ القرار وفي الميزانية.

هذه أفكار تحمل الجدل طبعاً، ولا يبدو من المفيد التمسك الأعمى بها أو بغيرها. لكن الهدف من ادراجها مزدوج: الأول، أن جل المثقفين اللبنانيين يتوقف عند وصف الأحوال، فيحسن في ذلك أو يخطىء، بينما الحاجة ماسة إلى اطلاق الأفكار ومناقشتها بروح طيبة تقوم على اصرار الخروج من الحرب. والثاني، أن المثقفين قد تم في عدد كبير من الأحيان استتباعهم من قبل السياسيين فنراهم في موقعين: اما وقد أعادوا اكتشاف الطوائف والطائفية ولم يعودوا يرون غيرها ولا يفكرون إلّا بها. أو أنهم قرروا تجاهلها بحثاً عن مدينة فضلى تناسب نزواتهم إن هي لا تناسب بلادهم. أما الفئة المستتبعة فهي دخلت، لسوء الحظ، في مجال التنظير والإسهام في اللعبة التقاسمية الدائرة بين الطوائف. والفئة الثانية فقد هاجرت الواقع إلى اليوطوبيا، اما في لبنان أو في الخارج، بينما الحاجة ماسة إلى تفهم الواقع، ولكن إلى تجاوز اللغة المبتذلة التي لمعظم السياسيين عنه، وهي في الاجمال، لغة الحرب نفسها.

لكن النظام الأفضل يبقى هو القادر على تهديم نظام الحرب وتجاوزه. فالحلول الفكرية كثيرة، إنما أحسنها هو الحل القادر على إحلال السلم، والقادر أيضاً على اقناع اللبنانيين ان مكاناً لائقاً ينتظرهم، أفراداً وجماعات، في اطار السلم الأهلي والعيش الهنيء. عَلّهم إن ولجوا السلم، يتحررون من ربقة السياسي الثقيلة، ويعودون إلى ابداعهم الفذ في الثقافة والتربية، في المجتمع والاقتصاد، مجالات تكون قد تحررت مجدداً من السياسة، بينما يخرج لبنان من الحرب □